

أخلاقيات علوم الصحة والحياة في لبنان

اللجنة الإستشارية الوطنية

بقلم أمين عام اللجنة النقيب البروفيسور فؤاد البستاني

منذ بضعة عقود وتواصلُ ثورةُ علومِ الأحياء. وإن كانت تطبيقاتها لا تطالُ واقعياً أكثريةَ المواطنين حتى الآن، فعودها وأخطارها تعنينا جميعاً في المستقبل.

بإمكان التقنياتِ اليوم أن تؤثرَ مباشرةً على الكائن الحيّ، وعلى الحياة. فمن شافٍ، يدّعي الطبيب التحوّل الى خالق. فمع إمكانية قراءة الجينوم، وتقدّم فحوصات ما قبل الولادة، والتقنيات المساعدة للانجاب، والتلاعب بالرصيد الجيني، وزرع الاعضاء، وإعادة تكوين الأعضاء والأنسجة، أصبحت هذه الأمور ممكنة وتضع المجتمع أمام خياراتٍ أخلاقيةٍ صعبة وجازمة.

وهذا التقدّم في العلوم يحملُ في طيّه آمالاً كبيرة بالشفاء وتحسين مستوى المعيشة ومعدّل الحياة. ولكن، إلى أي حدّ يُمكن لهذه الحسنات التي يحملها العلم أن تتقدم بدون أن تمسّ بالطابع الفريد لكلّ كائنٍ؟ وإلى أين يمكننا الوصول من دون أن نجعلَ من جسم الإنسان آلة، أو شيء، أو سلعة؟

من خلال هذا التساؤل، يمكننا أن نلاحظ أنّ البحثَ والاكتشافات البيولوجية الطبيّة تُثير مسائلَ أخلاقيةً واجتماعيةً وقانونيةً، وذلك لأن العلم ينتمي إلى حقل الممكن وليس إلى حقل المشروع أو المستحبّ به. والبحث العلمي، بمفهومه الحصري، لا يعرفُ قوانين أو حدود إلا تلك الخاصة بتطوّره ونجاحه. فيعود إذاً للمجتمعات ولدول القانون، كما وللمجتمع الدولي أن تضع حدوداً للبحث كي تحمي خصوصية وكرامة الإنسان وهذا أيضاً لمواجهة تعطّش الباحثين وشهوة الصنّاعيين.

ومن هنا نشأت أخلاقيات علوم الأحياء. فالأخلاقيات تحاول أن تُحدّد ما يمكننا فعله، وما يجب علينا فعله، وما لا يجب علينا فعله، أي درس الانتقال من المعرفة إلى التطبيق.

ولا يمكن لعلم كهذا أن يتوافق مع عزلة الفكر ونبذ الآخرين. التفكير الأخلاقي لا يمكنه أن ينحصر ضمن حدودٍ معيّنة أو بلدٍ ما. فالانفتاح ضروريٌّ لمواجهات مفيدة. وقد أصبحت الأخلاقيات تدريجيّاً وسيلةً إنتشارٍ أساسيةً لثقافةٍ روحيةٍ وزمنيةٍ. فمن الضروري لكلّ بلدٍ معرفة ماذا يحصل في بلدٍ آخر.

وتطرّح الأخلاقيات التساؤلات التالية:

- إلى أي حدّ يمكن للباحث أو للطبيب أن يتصرّفًا بمستقبلنا كبشر؟
- وإلى أين يمكنهما التوصل في تجربةٍ يُجيزها العلم مع أنّها تعيننا جميعنا؟
- وفي مجتمعاتنا الحديثة، ذات المبادئ غير الثابتة، ما من اختبارٍ يبدو مستبعداً عن حقل التجربة البشرية. أيجب تشريع ما يسمح العلم والطبيعة القيام به؟
- أو يجب، على العكس، تحقير أيّ تقدّم علمي كلّما كان ذلك في مصلحة السلطات السياسية أو الدينية؟
- وهل يمكن لبلدٍ، عندما تكون ديانة الدولة موجودة في دستوره، أن يخضع لقرارات الهيئات الدولية المنبثقة من توافقٍ يُزعمُ بأنّه شاملٍ؟

المهم أن نعلم من يراقب وكيف ستوضع حدود الأبحاث وتطبيق نتائجها. فيقول البعض إنّه يجب الخضوع لضمير "العلماء"!
وآخرون يفضلون اللجوء إلى السلطات التشريعية في كلّ بلد!
وآخرون يلوّحون بالقيود العقائدية الدينية!

بالتالي، بما أنّ هذه الأسئلة تُثيرُ اهتمام الفرد بقدر ما تُثيرُ اهتمام المجتمع وحتى الإنسانية بأكملها، فأكثرية الدول، العلمانية والديمقراطية، تعترفُ بأنه لا يمكنُ وضع حدودٍ للأبحاث إلاّ بموجب قراراتٍ عامّة وديمقراطية، أي صادرة عن هيئاتٍ تعددية ومتعددة الاختصاصات تركز على المداولات، والحوار، والتوافق.

إدخال الأخلاقيات إلى لبنان

- 1- مؤتمرات ولقاءات منذ 1980-1996 في كليات الطب وكليات الحقوق
- 2- إنشاء أول لجنة أخلاقيات في نقابة الأطباء سنة 1996 (لجنة تعددية ومتعددة الاختصاصات)
- 3- إنشاء لجان أخلاقيات في المستشفيات

إنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات (لجنة تعددية ومتعددة

الاختصاصات) سنة 2001

- * العودة إلى تقويم أعمال تقويم أعمال اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الصحة والحياة (2001-2010) وأسماء الأعضاء
- تشكيل اللجنة الوطنية
 - إجتماعات اللجنة
 - اللجان الفرعية

السؤال الأساسي بالنسبة لنا: هل للأخلاقيات مسلكٌ سهلٌ في لبنان؟ فكيف يمكننا إعتدال علمٍ يبقى أحد أهم أهدافه التنظيم الاجتماعي والسياسي واللامذهبي في بلدٍ كـلبنان يتميزُ بنظامه السياسي، وأنظمتِه المدنيّة، والأحوال الشخصية المتعدّدة، ومذاهبه التي تجتازها حالياً حركاتٌ متشدّدة؟ إضافةً إلى ذلك، العوائق والقيود الناجمة عن الأوضاع السياسيّة، والاجتماعيّة، والإقتصاديّة الاقليمية التي تحدُّ من إمكانيات الحوار بين المجتمعات والحضارات والاديان.

في السنوات العشرين الأخيرة، تم إدخال كثير من التقنيات الحديثة في علوم الأحياء إلى لبنان، فكيف يمكن لهيئةٍ تعدديةٍ وطنيةٍ، والمؤلفة من رجال قانون، وإختصاصيين في علم الاجتماع، وأطباء، وباحثين، وفلاسفة، ورجال دين، أن تُبرز، في بلدنا وفي هذه الظروف، قاعدة مبادئ أساسية تعترف بها كل عناصر مجتمعنا التي لها وجهات نظر أخلاقية مختلفة، وأحياناً متناقدة حيال التطور العلمي. وذلك بصرف النظر عن غياب القوانين التي تتعلق بهذه الميادين، وعن التساهل الإداري، وعن النقص في الرقابة المهنية؟

- هل سيمكننا العمل في مجال الأخلاقيات الطبية في وسط علماني منفتح؟
- أو هل إننا سنضطر إلى العمل ضمن بيئة مغلقة؟
- وبالتالي، أيمكننا، في لبنان، أن نضع أسس ما نسميه "الأخلاقيات العلمانية"، أي أخلاقيات معدة وفقاً لمعايير دولية مقبولة؟
- أعضاء اللجنة

في بلادنا التي تتنازع فيها الاعتبارات الدينية والمصالح المالية والطائفية، يتعين علينا التمتع في أي نقاش حول الاخلاقيات الطبية بحكمة يسودها الصبر والحذر وشيء من الجسارة. على المشرع والمسؤول السياسي والسلطات الدينية التيقظ والرد بسرعة على التوصيات ومشاريع القوانين التي تقترحها اللجنة اللبنانية علماً أن البحث العلمي أسرع من القانون، مما يؤدي الى حصول فجوة خطيرة بين الواقع والقانون الرامي الى تنظيمه. وفي الوقت التي تتناقش فيه برلمانات جميع الدول الديمقراطية وتضع فيه التشريعات، لا يزال المسؤولون في بلادنا مترددين كما لو أن المشاكل الطبية الاخلاقية لا تُشكّل أولوية وطنية. فهم معتادون على تجاهل بعض الممارسات التعسفية غير القانونية ويحتمون وراء طائفتهم.

قدمت لجنة الاخلاقيات اللبنانية، بعد دراسة القوانين المرعية الإجراء واستشارة النقابات والجمعيات العلمية والشخصيات الدينية، توصيات ومشاريع قوانين إلى الوزارات المعنية حول المواضيع التالية:

* العودة إلى تقويم أعمال تقويم أعمال اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية
لأخلاقيات علوم الصحة والحياة (2001-2010)

- التوصيات

- مشاريع القوانين

إلا أنها لم تصدر كلها بعد، ما سيؤدّي إلى ترسيخ الممارسات التعسفية التي سنتجلى عواقبها الوخيمة بعد بضع سنوات.

- فهل يجب أن نقبل أن يولد في بلدنا أطفال مصابون بالتلاسيميا بدون أن نتحرك؟

- هل يجب القبول بتجارة الأعضاء التي نتحدث عنها الصحف؟

- وهل يجب التساهل حيال الفحوصات الجينية غير المنظمة رغم جميع المآسي التي تنتج عنها؟

- وهل يجوز إهمال حقوق المرضى والموافقة المستتيرة؟

- وهل يعتبر الإجهاض في مستشفياتنا وعياداتنا جرماً مع أنّه يُمارس يومياً؟

- وهل يجوز إهمال حقوق المرضى المصابين بأمراض عقلية ونفسية؟ الخ...

تعدّ الأخلاقيات الطبية وقوانينها أفضل ضمانة لإنسانيتنا والوسيلة الفضلى للتعبير عن إرادتنا في إرساء شروط "عيشنا المشترك". فالأخلاقيات الطبية تبحث في الحدّ الذي تبدأ عنده إنسانيتنا وفي الحدّ الذي تنتهي عنده هذه الأخيرة.